في إطار اللجنة العليا للخبراء العرب
تشكيل شعبة القضاء والقانون

في يوم الخميس 20-5-65 تجددت شعبة القضاء والقانون في اللجنة العليا للخبراء العرب التابعة للمكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي ، فانتخب الاستاذ عبد الكريم بنجلون وزير العدل سابقا ونقيب المحامين بفاس كاتبا عاما لها والاستاذ عبد الواحد العلوي العضو المستشار في المجلس الاعلى نائبا له والاستاذ حماد العراقي رئيس رابطة القضاة مقررا عاما كما كونت لجنتان احداهما للقانون العام يتولى التقرير العام فيها الاستاذ عبد الرحمان بنعبد النبي المستشار في المجلس الاعلى ونائب عميد كلية الحقوق والثانية للقانون الخاص ويتولى مهمة التقرير العام فيها الاستاذ موسى عبود المستشار الملحق بوزارة العدل .

وقد وقعت المصادقة من طرف الجمع العام على مشروع التصميم الذي قدمه السيد الامين العام للمكتب الدائم للتعريب في عرض موجز وهذا نص المشروع :

ان تأسيس الشعبة القضائية ضمن اللجنة العليا للخبراء العرب يندرج في التصميم العام الذي يركز به المكتب الدائم تنسيق جميع مظاهر التعريب في العالم العربي .

ـ ونظرا لما تقرر في مؤتمر وزراء التربية العرب ببغداد في أواخر يناير سنة 1964 من ضرورة العمل على تكوين هيئة عليا تضم المجامع الثلاثة بالقاهرة ودمشق وبغداد مع المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي تقوم بتنسيق المصطلحات العربية وتوحيدها في حقل التعريب طبقا لمقررات مؤتمر التعريب الاول ومؤتمر المصطلحات المعربة بالجزائر ـ فان المكتب الدائم قد عزز لجنة الخبراء العرب بهيئة مجمعية مركزية تضم أعضاء المجامع الثلاثة الموجودين بالرباط وذلك علاوة على مجلس تنفيذي يتركب من رؤساء البعثات العربية بالمغرب.

لهذا تتسم رسالة الشعبة القضائية والقانونية بأهمية كبرى ضمن هذا التصميم العام . ونقترح على هذا الجمع المقر العناصر الآتية في المشروع راجين دراستها :

1) بعد ما يتشكل المجلس العام لشعبة القضاء والقانون ينتخب كاتبه ومقرره العامان وتنبثق عنه لجان فرعية تسند الى كل منها بعض المشاريع المختلفة وينتخب لكل لجنة مقرر كما تتأسس لجنة تضم مقرري جميع اللجان تحت اشراف المقرر العام من أجل تنسيق الاعمال.

2) يعد المكتب الدائم الآن جميع المصطلحات القانونية والفقهية والقضائية الجاري بها العمل في كل قطر من اقطار العالم العربي وسيجعلها رهن اشارة اللجان المختلفة لتختص كل منها في تنسيق وتوحيد ما اختلف منها بين اقطار العالم العربي وذلك مع رعاية ما جرى به العمل لحد الآن في المغرب من المصطلحات التي يجب استكمال تنسيقها في مرحلة أولية .

3) تنظيم موسم قضائي بين خامس عشر مايه وخامس عشر يونيه 1966 في المغرب بتعاون بين المكتب الدائم للتعريب ورابطة القضاة المغاربة ونقابات المحامين وكلية الحقوق ، ويشتمل برنامج هذا الاسبوع على محاضرات وندوات ومعرض للكتاب العربي في الفقه والقانون ينظم بالرباط على أساس نقله دوريا الى كبريات المدن المغربية وذلك في نطاق معارض من نفس الاطار تقام في عواصم عربية أخرى .

4) اعداد تصميم سنوي لمحاضرات وندوات حول الفقه والقانون تهدف الى تنوير الفكر العام المغربي في هذا المجال وتبسيط المصطلحات الفقهية والقانونية وابراز مثالية الفقه الاسلامي واعطاء الاسبقية للتشريع الاسلامي في القانون المقارن .

5) اعداد قائمة بالمخطوطات المغربية في الفقه تعمل الشعبة على تحقيقها ونشرها حسب اهميتها .